

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/164
18 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البندان ٨ و ١٠ من جدول الأعمال

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون
لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وموجهة من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان

بناءً على تعليمات حكومتي، أتشرف بالإفادة بأنها أولت تقرير السيد مانفرد نواك (E/CN.4/1996/36) الاعتبار الواجب.

ويتضمن التقرير عدداً كبيراً من البيانات الواقعية تتسم من حيث دقتها وشمولها بالأهمية الفائقة، وخاصة بالنسبة لأسر أولئك الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن. ومن هذا الوجه، يفيد التقرير بوصفه دليلاً يشير إلى مكان وجودهم أو مصيرهم.

على أن التقرير، يفيض في نفس الوقت، ببيانات وادعاءات غير دقيقة وغير صحيحة وغير مقبولة، لما للقضية المعنية من حساسية وجرح شديد، باعتبار ذلك نتاج أقرب هيئات الأمم المتحدة اختصاصاً بمجال حقوق الإنسان وعكوفاً على معالجة هذه القضية على مدى سنوات طوال.

وليس القصد هنا التعليق على كل البيانات والافتراءات المنسوبة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ناهيك عن اسم الدولة ذاته الذي أشير إليه بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في وثائق دولية عديدة وبواسطة مسؤولين دوليين عظام منهم الأمين العام للأمم المتحدة، في الوقت الذي يدأب فيه السيد نواك على استخدام التذييل (صربيا والجبل الأسود) بين قوسين.

ولا يكف السيد نواك عن اللجوء إلى مزاعم لا أساس لها ليتوصل بها في ادعاء وجود معسكرات اعتقال قائمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تضم مساجين من الكروات والبوسنيين المسلمين. ولو لم يكن الأمر يتعلق بتقرير صادر عن هيئة جليلة مثل لجنة حقوق الإنسان، لكان إهمال هذه المزاعم. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعلن وتتحمل تماماً مسؤولية القول بأنه لا وجود لهذه المعسكرات على أراضيها. ويعزز هذا التأكيد تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي قيل فيها صراحة إنه لم يتبين أثر لإدارة مثل هذه المعسكرات (البيان الذي أدلت به السيدة كورين آدم، مندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥). ولكم اقترحت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرات عديدة أن يزور الجانب الكرواتي المواقع المذكورة ليتبين بنفسه أن هذه المزاعم عارية عن الصحة. والجدير بالذكر أن هذه الاقتراحات تجوّهلت.

أما فيما يتعلق بادعاء وجود محتجزين مسلمين، فالصحيح أن عدداً من المسلمين قد أتيح لهم المأوى في ميتروفو بولي (بمنطقة أوزيشي) بعد فرارهم إلى أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تخلصاً من الالتزام بالمشاركة في الأعمال الحربية التي تقوم بها الحكومة البوسنية. على أنه من المعروف تماماً أن هؤلاء الأشخاص في مسؤولية منظمات دولية - مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها.

وتود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تبرز مشكلة خطيرة أخرى تتصل باعتراف كرواتيا رسمياً بأنها لا تزال تحتجز في سجونها أشخاصاً من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومن جمهورية كرايينا الصربية وجمهورية سربسكا. ويتعين على كرواتيا أن تفرج عن هؤلاء المحتجزين دون تأخير، وأن تلبى طلب الجانب اليوغوسلافي بشأن الأشخاص المفقودين، وأن تسلم رفات جنود الجيش الشعبي اليوغوسلافي الذين قتلوا في ثكنات الجيش الشعبي اليوغوسلافي الواقعة في أراضيها، أثناء العمليات

العسكرية التي صاحبت انفصال كرواتيا. والجدير بالذكر هنا أنه جرى تسجيل عدد من أسرى الحرب الكرواتيين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفيما يتصل بالقوائم المذكورة في التقرير، وعلى الأخص بالطلبات المقدمة من كرواتيا، فلا صلة لأي منها بأراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ذلك أن الأشخاص الـ ٩١٦ المفقودين ينتمون إلى أراضي منطقة ستريم - بارانيا السابقة، وينتمي آخرون إلى أراضي كرواتيا - سبليت وزادار وسبينيك وكنين وغلينا وسيساك؛ ولذا فإنه من أشد السخف تعقبهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وليس أدعي إلى السخرية من أن يطلب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تلك الأعداد الكبيرة من صرب كرايينا الذين اختفوا في أعقاب العدوان الكرواتي في آب/أغسطس ١٩٩٥.

ويشير عدد لا بأس به من الفقرات إلى امتناع يوغوسلافيا المزعوم عن التعاون في حل قضية الأشخاص المفقودين. والواقع يشهد بعكس ذلك. فمنذ التوقيع على اتفاق دايتون، عقدت اللجنة المعنية بالقضايا الإنسانية والأشخاص المفقودين التابعة للحكومة الاتحادية ست جلسات مع نظيرتها الكرواتية، كما تشهد بذلك تقارير جمعت على النحو الواجب تتضمن نتائج ملموسة. ونود أن نبرز هنا أنه لا وجود لكرواتي واحد رهن الاحتجاز في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولعل أبرز شاهد على ذلك استعداد كرواتيا للافراج عن مواطنين يوغوسلافيين مقابل أسرى حرب صرب من جمهورية سربسكا والمناطق المحمية للأمم المتحدة سابقاً أثناء المفاوضات التي جرت لتبادل السجناء.

وعلى الرغم من عدم وجود أية حالة معلقة تتصل ولو بشخص واحد مفقود في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإننا، إزاء أهمية هذه القضية الإنسانية التي تمس الكثيرين في أراضي يوغوسلافيا السابقة، راغبون ومستعدون للتعاون بشرط أن تعني مشاركتنا المساعدة في إيجاد حل لمشكلة إنسانية. ونحن نفعل ذلك بوحى من المبادئ الإنسانية وتقيداً بالتزاماتنا بموجب اتفاق دايتون.

لقد تحليلنا بهذه الروح في دراسة تقرير السيد نواك وفي دراسة الفروع التي تتصل اتصالاً مباشراً بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكذلك الفروع التي تتعلق بمعاونة الصرب في البوسنة والهرسك، وفي كرواتيا بعد عمليات "الوهج والعاصفة"، وفي مواقع أخرى كثيرة (في سياق الأحداث المأساوية التي جرت على مدى السنوات الأخيرة). وسوف تعتمد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد تحليل أوفى ومستفيض، إلى اتخاذ قرار بشأن أي الوسائل أنجع في مساعدة ومعاونة الهيئات الدولية، والأفرقة العاملة، والأشخاص الذين يشاركون في الجهود المبذولة من أجل تسوية هذه المسألة الإنسانية ذات الأولوية الأولى.

وفي الختام أود، سيدي الرئيس، أن أذكر بأن يوغوسلافيا كانت ولا تزال منفتحة ومستعدة لكل ضروب التعاون مع من يرغب في التعامل معها على قدم من المساواة.

وفي النهاية، أرجو أن تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة على كافة أعضاء لجنة حقوق الإنسان ونشرها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الراهنة، في نطاق البندين ٨ و ١٠.

(التوقيع) ميروسلاف ميلوسيفتش

المستشار

والقائم بالأعمال بالنيابة